



عامر محمد نزار جلعوط
ماجستير في الاقتصاد الإسلامي

الغلول والإغلال في المالية العامة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد الأمين وآله وصحبه أجمعين، وبعد:
فقد زُينُ للورى حب المال، فإليه ترنو عيونهم، دون خواطر لكثير منهم عن الغلول والإغلال، فامتدت أيديهم له دون أن يتساءلوا أمن حلال أم من حرام؟ وأكلوه بالباطل مستمتعين بسراب الآمال، وقد تناسوا ما في جهنم من عذاب وأغلال، وما في الجنة للأمناء الأوفياء من نعيم وماء زلال.
لقد حذر الإسلام من هذا وسمّاه بالغلول تارة على الخصوص، وبالإغلال على العموم؟ فما الغلول وما الإغلال؟ وما حكمه الشرعي؟ وما جزاؤه؟ وما آثاره؟

تعريف الغلول: بضم الغين أخذ الشيء، والسرقة والخيانة والكتمان من الغنيمة قبل القسمة جمعه غلائل، والإغلال عام في المغنم وغيره . وَغُلٌّ يَغُلُّ غُلُولًا وَغُلٌّ خَانَ، وخص بعضهم به الخون في الفيء والمغنم وأغله خونه.

ويشمل الغلول ضمن معناه العام: كل ما أخذ من مواطني الدولة الإسلامية بغير حق، فعن معاذ بن جبل قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن، فلما سرت أرسل في إثري، فرددت فقال: (أتدري لم بعثت إليك؟ لا تصيبن شيئاً بغير إذني فإنه غلول، ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة لهذا دعوتك فامض لعملك)، ومعنى غلول أي خيانة .

وسميت غلولاً لأن الأيدي فيها مغلولة أي ممنوعة قد وضع فيها غل وهو الحديدية التي تجمع يد الأسير إلى عنقه .

الحكم الشرعي للغلول:

حرّم الإسلام الاستيلاء على الأموال العامة سواء أكان ذلك غلولاً في الغنيمة أم إغلالاً لأي نوع من المال العام واعتبره سرقة أطلق عليه اسم الغلول، وهو من الكبائر جاءت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية تتوعد من خان بالعقاب يوم القيامة، وعلى هذا الهدي مشى الخلفاء الراشدون رضوان الله عليهم.

أما في القرآن الكريم: ﴿فقد نزل قوله تعالى: وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغُلَّ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ آل عمران: ١٦١ وذلك لما فقدت قطفة حمراء يوم أحد، وعند الطبري يوم بدر، فقال بعض الناس: لعل النبي أخذها، فكان هذا البيان الرباني: ﴿وما كان﴾ أي ما ينبغي ﴿لنبي أن يغلل﴾ أي أن يخون في الغنيمة فلا تظنوا به ذلك .

وفي السنة النبوية: أخرج البخاري عن عبد الله بن عمرو قال كان على نفل - الغنيمة - النبي صلى الله عليه وسلم رجل يقال له كركرة فمات، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (هو في النار) . فذهبوا ينظرون إليه فوجدوا عباءة قد غلها .

واستعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من الأزد يقال له: ابن اللتبية على الصدقة، فلما قدم قال هذا لكم، وهذا أهدي لي. قال: (فهلا جلس في بيت أبيه أو بيت أمه، فينظر يهدى له أم لا والذي نفسي بيده لا يأخذ أحد منه شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتة، إن كان بعيراً له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر (ثم رفع بيده، حتى رأينا عفرة إبطيه) اللهم هل بلغت؟ اللهم هل بلغت ثلاثاً؟ .

قال صلى الله عليه وسلم: (رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسِيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ) .

٢. وأما في الدنيا فيترتب على مال الغلول أو حتى الإغلال ما يلي:

أ- وجوب رد الغلول إلى أصحابه:

إن صاحب الغلول في الغنائم هو بيت المال في حدود الخمس من جهة، والمجاهدون في سبيل الله من جهة أخرى.

و صاحب الغلول في الإغلال وهو عموم الخيانة في المالية العامة ويشملها الهدايا فمستحق ذلك هو بيت المال، وجاء خبر أن عمر بن عبد العزيز اشتهى تفاحاً، ولم يكن معه ما يشتري به، فركب فتلقيه غلمان الدير بأطباق تفاح، فتناول واحدة فشمها، ثم ردها، فقيل له: ألم يكن المصطفى صلى الله عليه وسلم وخليفته يقبلون الهدية؟ فقال: إنها لأولئك هدية وهي للعمال بعدهم رشوة.

كما أن كل مال أخذ بغير وجه حق فإن يرد إلى أهله وأصحابه عند معرفتهم فإن لم يعرفوا فهو من الأموال الضائعة التي توضع في بيت المال.

فلا بد من رد المال لأربابه عند الاستطاعة فإن مدار الشريعة على قوله تعالى: فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وإن لم يستطع فيرد مال الغلول في حاجات المسلمين كالجائعين والفقراء والمساكين ونحو ذلك من الإعانة على البر والتقوى.

قال ابن عابدين: (وإن لم يأت به الغال إلى الإمام إن لم يقدر على رده إلى أهله فالمستحب له أن يتصدق به)، كما أخرج ابن أبي شيبة عن مالك بن دينار قال: قال رجل لعطاء بن أبي رباح رجل أصاب مالا من حرام قال ليرده على أهله فإن لم يعرف أهله فليصدق به ولا أدري ينجي ذلك من إثمه .

ب- التأديب والضمان: قال الإمام السرخسي: (وإن سرق بعض الغانمين شيئاً من الغنيمة لم يقطع لتأكد حقه فيها، ولكنه يضمن المسروق ويؤدب)، وهذا التأديب للغال يكون بالاجتهاد إن ظهر على المغل إلا إن جاء تائباً فليس عليه تأديب .

الأثر الخاص والعام للغلول والإغلال:

للغلول آثار خاصة على أصحابه وآثار عامة تُصاب بها عموم الأمة عند وقوعه.

وعن عدي بن عميرة الكندي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (يا أيها الناس من عمل لنا على عمل فَكْتَمْنَا مَخِيْطًا فهو يأتي به يوم القيامة) فقام رجل من الأنصار كأنى أراه فقال: يا رسول الله اقبل عنى عملك، قال: وما لك؟ قال: سمعتك تقول الذي قلت، قال: (وأنا أقوله الآن من استعملناه على عمل فليجئ بقليله وكثيره فما أوتى منه أخذ وما نُهي عنه انتهى) .

فهذه أدلة من السنة النبوية تحذر من الغلول، والأول منهما خاص في الغنائم، والثاني في أموال الصدقات، والثالث عام في كل صغيرة وكبيرة من أموال الأمة.

وأما في هدي الخلفاء الراشدين فقد كان من ضمن ما أوصى أبو بكر الصديق رضي الله عنه جيش أسامة بن زيد الذي أرسله تنفيذاً لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء فيها تحذير من أمور عدة ومنها الغلول: (لا تخونوا ولا تغدروا ولا تغلوا ولا تمتلوا ولا تقتلوا طفلاً ولا شيخاً كبيراً ولا امرأة، ولا تعقروا نخلاً ولا تحرقوه، ولا تقطعوا شجرة مثمرة، ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيراً إلا لمأكلة ..) .

وكذلك جاء في وصية عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (إذا لقيتم العدو فلا تقروا وإذا غنمتم فلا تغلوا) .

جزاء الغلول والإغلال:

يعتبر حكم الغلول والإغلال مثل حكم الغصب، وللأخير هذا في الأصل حكمان:

أحدهما: يرجع إلى الآخرة، والثاني: يرجع إلى الدنيا.

١. أما الذي يرجع إلى الآخرة فهو الإثم واستحقاق المؤاخذة

إذا فعله عن علم، لأنه معصية، وارتكاب المعصية على سبيل التعمد سبب لاستحقاق المؤاخذة، ولقد روى ابن خزيمة في صحيحه عن أبي رافع قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى العصر ذهب إلى بني عبد الأشهل، فتحدث عندهم حتى يتحدث للمغرب، قال أبو رافع: فبينما النبي صلى الله عليه وسلم مسرعاً إلى المغرب مررنا بالبقيع، فقال: « أف لك أف لك »، فكبر ذلك في ذري، فاستأخرت وظننت أنه يريدني، فقال: « ما لك؟ أمش ». فقلت: أحدثت حدثاً قال: « وما لك؟ » قلت: أفقت لي قال: « لا ولكن هذا فلان بعثته ساعياً على بني فلان فغل نمرة، فدرع على مثلها من النار ».

وإن فعله لا عن علم، بأن ظن أنه ملكه فلا مؤاخذة عليه مع رد المال لأصحابه، لأن الخطأ مرفوع المؤاخذة شرعاً، فقد

